المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

# التقرير الإحصائي الربع سنوي

## لانتهاكات الحريات الصحفية
## والإعلامية في مصر ( يناير – مارس 2020)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

إعداد

وحدة الرصد والتوثيق

تحرير

محمد عبد الرحمن

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

# مقدمة

لا زالت الصحافة المصرية والصحفيين في مرمى النار؛ فمع بداية عام 2020 اقتحمت قوات الأمن المصرية وكالة الأناضول, وقدمت صحفيين منها إلى التحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا, وقد بررت السلطات هذا الاقتحام بعدم شرعية وجود الوكالة في مصر منذ عام 2013. من ناحية ثانية لا زال المجلس الأعلى للإعلام يضيق مساحة الحريات أمام الصحف والقنوات, عن طريق إصدار العديد من القرارات, إلى جانب الإنذارات التي يرسلها للصحف التي تخالف نشر المألوف.

ومن ناحية أخرى؛ تلقي الأزمة الاقتصادية بظلالها على عاتق الصحفيين؛ فما بين مؤسسات صحفية قومية تحاول حل مشاكلها وأزماتها المادية باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها التأثير على الصحفيين وعلى أوضاعهم المهنية والاقتصادية, وما بين مؤسسات صحفية خاصة تغلق أبوابها وتقوم بفصل العاملين بها وتترك مصائرهم إلى المجهول –وذلك في ظل عدم وجود عدالة ناجزة تعطي للصحفيين حقوقهم وتحميهم من سطوة أصحاب الأعمال- وما بين مؤسسات صحفية خاصة أخرى تقوم بالفصل التعسفي لبعض الأفراد أو توخر رواتبهم عن موعدها لمدد تتجاوز الستة أشهر.

في هذا الإطار، وإيمانًا بالدور الهام الذي يقوم به الصحفيون والإعلاميون في نقل الأحداث لا سيما في ظل الأوضاع الراهنة والعصيبة التي تمر بها كل دول العالم. تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرها الإحصائي الربع سنوي الأول (يناير – مارس) من عام 2020، بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها صحفيون، والمساعدة في رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية عن طريق عرض القوانين والقرارات التي تخص قضايا الشأن الإعلامي، لندق ناقوس الخطر بأن هذه الممارسات واستمرارها على هذه الوتيرة من شأنها أن تضرب الصحافة والإعلام في مقتل، الأمر الذي يؤثر على سير الوضع الديمقراطي برمته وينقسم التقرير إلى 3 أقسام كالتالي:

- **القسم الأول:** العرض الإحصائي للانتهاكات خلال (يناير – مارس) 2020؛ ويتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال هذه الفترة؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر 7 متغيرات هي؛ نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر، توثيق غير مباشر)، والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك، وكذلك جهة عمل هذا الصحفي، وتخصصه، ثم نوع الانتهاك، والجهة التي قامت بهذا الانتهاك، وأخيرًا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.

- **القسم الثاني:** قرارات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من 2020: ويتناول هذا الجزء القرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر(المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات).

- **القسم الثالث:** أحداث مهمة خلال الربع الأول من 2020؛ يتناول هذا الجزء أهم الأحداث التي وقعت خلال الربع الأول من عام 2020، وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على حادثة اقتحام وكالة الأناضول من قبل قوات الأمن المصرية، والقبض على 4 صحفيين من مقر الجريدة. كما نقدم في هذا القسم تعليقًا حول خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية التي أعلنت عنها الهيئة الوطنية للصحافة نهاية شهر يناير 2020، ويختتم القسم بعرض الانتهاك الأبرز لهذا الربع وهو حجب حقوق المادية، والذي نال النصيب الأكبر منه الصحفيين العاملين بجريدة الصباح.

# القسم الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال ( يناير – مارس 2020).

**1- توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق**

سجلت وحدة الرصد والتوثيق بـ"المرصد" 54 حالة انتهاك خلال الربع الأول من عام 2020, حيث تم توثيق 49 منهم توثيقًا مباشرًا, و5 بصورة غير مباشرة, عن طريق مصادر صحفية.

**2- توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي**

غلب على حالات الربع الأول لعام 2020, حالات الانتهاك لذكور بواقع عدد حالة انتهاك من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها 54 انتهاك, وجاءت الانتهاكات لإناث في المرتبة الثانية بواقع 13 انتهاكًا من إجمالي الانتهاكات, وفي المرتبة الأخيرة جاءت الانتهاكات الجماعية بواقع 5 انتهاكات.

### 3- توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي

على مدار الثلاثة أشهر الأولى من 2020، كان المحررين الأكثر عرضة للانتهاكات، بواقع 32 انتهاك، ورصدت "المؤسسة" 16 انتهاكًا لصحفيين كما رصدت أيضًا حالة واحدة لمصور، فيما وقعت 5 انتهاكات جماعية، حيث يصعب رصد التخصصات لعدد كبير من الصحفيين/ والإعلاميين لاختلافها وتنوعها.

**4- توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي**

تشير الأرقام على مدار الثلاثة أشهر الأولى من 2020، إلى أن العاملين في الصحف الخاصة، كانوا هم الأكثر تعرضًا للانتهاكات، حيث تعرض العاملون في الصحف المصرية الخاصة، إلى 38 حالة انتهاك، في مقابل 8 حالات لعاملين في مواقع إلكترونية خاصة، بينما تعرض عاملين في صحف قومية إلى 4 حالات، وتعرض عاملين في صحف حزبية إلى 3 انتهاكات، وعاملون بقنوات تليفزيونية خاصة إلى انتهاك واحد.

### 5- توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

تعرض الصحفيون/ الإعلاميون خلال الربع الأول من عام 2020، لأنواع شتى من الانتهاكات، والتي كان أبرزها انتهاك ''حجب الحقوق المادية''، و''التهديد بالقول'' حيث سجل ''المرصد'' 15 انتهاكًا تم فيهم حجب الحقوق المادية للصحفيين/ الإعلاميين من قبل إدارات مؤسساتهم. و15 حالة انتهاك تم فيها التهديد بالقول، وتنوعت أشكال الانتهاكات بشكل ملحوظ.

### 6- توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

تصدرت المؤسسات الصحفية والإعلامية, أكثر الجهات انتهاكًا لحقوق خلال الربع الأول لعام 2020, بواقع 34 حالة انتهاك, تلتها وزارة الداخلية بواقع 8 انتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين و5 انتهاكات صدرت من جهات حكومية, و حالتين لكلًا من: جهات قضائية, ومدنيين, وأمن مدني, وحالة انتهاك صدرت من وزارة الصحة والسكان.

**مؤسسات صحفية 34**

**جهات قضائية 2**

**وزارة الداخلية 8**

**وزارة الصحة 1**

**جهات حكومية 5**

**مدنيين 2**

**أمن مدني 2**

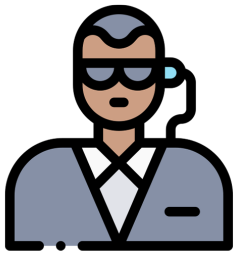

**7- توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي**

على الصعيد الجغرافي، استطاعت وحدة الرصد والتوثيق بـ"المؤسسة"، رصد وتوثيق 54 انتهاكًا على نطاق 5 محافظات داخل جمهورية مصر العربية خلال الربع الأول من عام 2020، وقد تصدرت محافظة الجيزة أكثر المحافظات التي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات بواقع 33 حالة، تلتها محافظة القاهرة بواقع 15 انتهاك، ثم محافظة البحيرة بواقع 3 انتهاكات،ثم الدقهلية بانتهاكين، ومحافظة الإسماعيلية بحالة واحدة .

# القسم الثاني: قرارات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من 2020.

يتناول هذا الجزء من التقرير القرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر(المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, لجنة التشريع بمجلس الشعب, نقابة الصحفيين, نقابة الإعلاميين). ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاء معوقًا ومؤثرًا لحرية العمل الصحفي والإعلامي وتقويض حريته, بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق ومدعمًا لها كقرار المجلس الأعلى بإصدار مدونة السلوك الإعلامي للأطفال والأسرة في مصر.

**المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:**

ويتناول القرارات والقوانين التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الأول من عام 2020, والتي جاء بعضها تنظيميًا, وبعضها الآخر تقويضيًا لحرية الصحافة والإعلام. لقد أصدر المجلس عدة قرارات جاءت بواقع 16 قرارًا بلفت نظر وتوجيه إنذارات لمواقع إلكترونية صحفية, وقرار واحد لكلاً من: إصدار ضوابط, واحالة لتحقيق, وحالتان حجب موقع إلكتروني.

**وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والضوابط والبيانات:**

• **قرار بتاريخ 11 يناير 2020:** أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة, وبدعم من منظمة اليونيسيف (مصر), مدونة السلوك الإعلامي للأطفال والأسر في مصر, والتي أولت اهتمامًا كبيرًا بحقوق الطفل مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة (أصحاب الهمم), وكيفية تعامل الإعلام معهم واللغة التي ينبغي استخدامها, بحيث يكونوا مشاركين في العملية الإعلامية فيما يخصهم.

وقد جاءت الوثيقة تفعيلًا لمبادئ الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الطفل, وتهدف المدونة إلى تمكين الأطفال المصريين من خلال إشراكهم في وضع المحتوى الإعلامي بالإضافة إلى كونهم مستقبلين له, كما تتمتع بطبيعة توجيهية يتم تناولها في المنصات الإعلامية وعن طريق الصحفيين والمذيعين ''المسموعة والمرئية" وعلى المستويات الرسمية والفردية.

وتضمن النموذج إقرارًا من ولي أمر الطفل بأن المؤسسة الإعلامية قد أوضحت بشكل كامل طبيعة مشاركة طفله في هذا العمل وأنه يتفهم الغرض منه وأنه قرأ أسئلة المقابلة أو البرنامج النصي أو السياق الذي سيشارك فيه طفله, وقد تأكد من أن مساهمة طفله لا تحتوي على أي شيء غير مناسب من شأنه أن يشكل خطرًا على سلامته بشكل عام أو يضر به أو يضر بسمعته أو ينتهك أيًا من حقوق المؤلف.
لقراءة الوثيقة كاملة اضغط هنا.

• **بيان بتاريخ 20 يناير2020:** أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, بيانًا أعلن من خلاله موقفه الرافض لغلق جريدة التحرير.

وقال المجلس في بيانه: ''يعبر المجلس عن حرصه من واقع مسئولياته الدستورية والقانونية على حرية الصحافة وتهيئة المناخ المناسب للصحفيين لتأدية دورهم الوطني، فإن المجلس يؤكد رفضه لغلق جريدة في ضوء ما يتخذه مجلس إدارة شركة التحرير للنشر والطباعة والتوزيع من إجراءات لتصفية الشركة ويناشدها العمل على حل المشاكل التي تواجهها".
لقراءة البيان اضغط هنا.

• **قرار بتاريخ 12 فبراير2020:** قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال اجتماعه, توجيه عقوبة ''لفت نظر" إلى 16 موقعًا إلكترونيًا, وصفحة على مواقع التواصل الاجتماعي، وطالبهم بعدم تكرار مخالفة قرارات المجلس والأكواد والمعايير المهنية بشأن نشر أخبار حول وقوع إصابات بفيروس كورونا في مصر على غير الحقيقة.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا.

• **قرار بتاريخ 23 فبراير 2020:** نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم 7, قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 418 لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر بالقانون رقم 180 لسنة 2018.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا.

• **قرار بتاريخ :15 مارس 2020:** قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام حجب موقعين أخباريين لمدة 6 شهور لنقلهما أخباراً كاذبة حول فيروس كورونا.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا.

**ثانيًا: نقابة الصحفيين: ويتناول أهم القرارات والتوصيات والمواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من عام 2020؛ونعرض فيما يلي لأهم هذه القرارات:**

• **قرار بتاريخ 11 يناير 2020:** قرر مجلس نقابة الصحفيين بالإجماع, تحويل عضو الجمعية العمومية ياسر طنطاوي, الصحفي بجريدة الرأي بمؤسسة دار التحرير, إلى هيئة التأديب, بعد تأسيسه كيانا غير شرعي تحت مسمى «لجنة الإعلام الإلكتروني بالنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والثقافة والآثار», وانتحال هذه اللجنة الوهمية صفة النقابة المهنية وزعمها أنها تمنح صفة الصحفي للمنضمين إليها.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا.

• **قرار بتاريخ 20 يناير 2020:** أعلن مجلس نقابة الصحفيين عن كامل إدانته للقرار غير المسئول والملتف على حقوق الزملاء الصحفيين العاملين بجريدة التحرير, الذي اتخذه مالك الجريدة وإدارتها بتصفيتها.

وأكد مجلس النقابة في بيانه, بأنه سيتخذ كل الإجراءات القانونية والنقابية وغيرها مما يلزم القيام به حفاظًا منه على حقوق ومصالح الزملاء وعدم تركهم ومهنتهم ومستقبلهم رهنًا بتعسف ومناورات مالك الجريدة وإدارتها المصرة على المضي في إجراءاتها المعادية للصحافة والصحفيين.
لقراءة البيان اضغط هنا

• **قرار بتاريخ 7 فبراير 2020:** كلف مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب ضياء رشوان, خلال الاجتماع الذى عقد مساء مساء الخميس الموافق, محمد سعد عبد الحفيظ بأمانة صندوق النقابة مؤقتا لحين البت فى الاستقالة المسببة من هشام يونس.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **قرار بتاريخ 12 فبراير 2020:** اختار مجلس نقابة الصحفيين, خلال اجتماعه الطارئ برئاسة النقيب ضياء رشوان مساء الأربعاء, حسين الزناتى عضو مجلس النقابة ووكيل النقابة للنشاط, لمنصب أمين الصندوق بالنقابة بعد إعفاء هشام يونس أمين الصندوق السابق من منصبه, وإحالة الاستقالة المُسببة التى تقدم بها في أكتوبر الماضى.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **قرار بتاريخ 14 فبراير 2020:** قررت هيئة التأديب الابتدائية بنقابة الصحفيين, شطب أسامة محمد خليل ناشر جريدة التحرير؛ لقيامه بفصل عدد من الزملاء الصحفيين بالجريدة تعسفيًا, ومنع صرف مرتباتهم, ومحاولة منعهم من ممارسة حقهم القانوني في الاعتصام السلمي بالجريدة, ورفضه الاستجابة لمساعي النقابة لحل المشكلة, وأيضًا لمخالفته لميثاق الشرف الصحفي, وقانون ولائحة نقابة الصحفيين. كما قررت هيئة التأديب الابتدائية بنقابة الصحفيين, شطب عماد الدين أديب رئيس مجلس إدارة جريدة العالم اليوم, من جداول النقابة؛ لقيامه بفصل العشرات من الزملاء الصحفيين بجريدة العالم اليوم تعسفيًا, وقيامه بإغلاق ملفاتهم التأمينية بأثر رجعي لمدة أربعة سنوات سابقة منذ عام 2014.

كما قررت الهيئة براءة جمال عنايت عضو النقابة ورئيس مجلس إدارة جريدة العالم اليوم السابق, ونجلاء ذكري رئيس تحرير الجريدة السابقة, من الاتهامات المنسوبة إليهما.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **قرار بتاريخ 7 مارس 2020:** قررت لجنة القيد بنقابة الصحفيين, انعقاد لجنة القيد جدول المشتغلين لمن قضى المدة القانونية تحت التمرين وذلك ابتداء من 7 مارس الحالي إلى 12 مارس.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

**ثالثًا: نقابة الإعلاميين: يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من عام 2020؛ ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات:**

• **قرار بتاريخ 28 يناير 2020:** أصدر الدكتور طارق سعدة رئيس اللجنة التأسيسية لنقابة الإعلاميين, قرار رقم 1 لعام 2020, بإلزام مصطفى بكري مقدم برنامج ''حقائق وأسرار'' بقناة صدى البلد, بتقنين أوضاعه بالنقابة.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **تصريح بتاريخ 3 مارس 2020:** أكدت نقابة الإعلاميين برئاسة الدكتور طارق سعدة أنه بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعلام (180) لسنة 2018, ونشرها في الجريدة الرسمية في العدد (7) مكرر (ج) في 16 فبراير 2020 وفقًا للمادة (25) من تلك اللائحة, لا تسري عقود العمل إلا بعد تصديق النقابة المعنية عليها. وأكد طارق سعدة أنه بصدور اللائحة وتضمنها لنموذج استرشادي لعقد العمل الواجب إبرامه مع الوسيله الاعلاميه لتصديق النقاب عليه وإيداعها نسخه منه لهو ضمانه لحقوق الاعلاميين وتنفيذًا لنص القانون ولوائحه التنفيذية.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **اجتماع بتاريخ 26 يناير 2020:** ترأس الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، لمناقشة واستعراض خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، وأسامة هيكل، وزيرالدولة للإعلام، وكرم جبر، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، والدكتور أحمد كمالي، نائب وزير التخطيط لشؤون التخطيط، ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير.

وخلال الاجتماع، قدم كرم جبر، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، عرضًا حول خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية، مشيرًا إلى أنها تتضمن محورين رئيسيين، الأول يتعلق بالرقمنة والثورة التكنولوجية، وذلك سعيًا لتحديث المؤسسات الصحفية القومية واللحاق بالثورة التكنولوجية الرابعة، وإعادة تأهيل تلك المؤسسات لمسايرة هذه الثورة التكنولوجية، هذا إلى جانب التركيز على زيادة التفاعل مع "السوشيال ميديا"، وصولًا لاستعادة دور الإعلام في تشكيل الرأي العام.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

**بيانات وقرارات بشأن انتخابات المؤسسات الصحفية القومية:**

• **في 13 فبراير 2020:** أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة، أسماء المرشحين في انتخابات المؤسسات الصحفية القومية.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **في 17 فبراير 2020:** أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة أن تقديم الطعون والتنازلات سيبدأ اعتبارًا من يوم الثلاثاء الموافق 18 فبراير 2020 إلى يوم الخميس الموافق 20 فبراير 2020 من الساعة التاسعة صباحًا حتى الساعة الخامسة مساءً بمقر الهيئة الوطنية للصحافة.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **في 27 فبراير 2020:** أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة عن إجراء انتخابات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية بمؤسسة الأهرام يوم الخميس الموافق 5 مارس المقبل وبمؤسستي أخبار اليوم ودار الهلال يوم الأحد 8 مارس وبمؤسستى دار التحرير للطبع والنشر، ودار المعارف يوم الثلاثاء الموافق 10 مارس. كما عقدت الانتخابات بروز اليوسف ووكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع يوم الخميس الموافق 12 مارس 2020.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

• **في 22 مارس 2020:** اعتمدت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات بالهيئة الوطنية للصحافة، برئاسة المستشار عادل بريك رئيس مجلس الدولة وعضو الهيئة، نتيجة انتخابات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية بالهيئة الوطنية للصحافة، وقررت إخطار كل مؤسسة بكشوف الفائزين والترتيب التنازلي للمرشحين طبقًا لما حصل عليه كل مرشح.

وقررت اللجنة العليا للانتخابات إعادة التصويت على مقعد الصحفيين في مؤسسة دار الهلال بين محمد عبدالحافظ (63 صوتًا) ونوره أحمد (62 صوتًا) لوقوع خطأ مادي من المؤسسة تمثل في سقوط اسم الصحفية هبة هلال من كشوف الناخبين ولتأثير الصوت على نتيجة الانتخابات، وستحدد الهيئة موعد إجراء الانتخابات نظرًا للظروف الصحية الراهنة.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

**خامسًا: الهيئة الوطنية للإعلام: يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الأول من عام 2020؛ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات:**

• قامت الهيئة الوطنية للإعلام خلال الفترة الماضية بتنفيذ خطة شاملة لتحديث وتطوير البنية التحتية لعدد كبير من الاستديوهات وتزويدها بأحدث الأجهزة والتقنيات الحديثة وتوفير الدعم اللوجستي، بهدف رفع مستوى كفاءة العمل بها وتهيئة المناخ المناسب حتى يتمكن العاملين من القيام بدورهم مع العمل على تطوير المحتوى الإعلامي المقدم للمشاهد.
لقراءة التفاصيل اضغط هنا

**سادسًا: الهيئة العامة للاستعلامات: يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستعلامات خلال الربع الأول من عام 2020؛ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات:**

• **قرار بتاريخ 17 مارس 2020:** أعلنت الهيئة العامة للاستعلامات سحب اعتماد مراسلة صحيفة ''الجارديان'' في مصر، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار تقوم بها الجهات المختصة، وطالبت الهيئة صحيفة ''الجارديان'' بنشر اعتذار عن التقرير الذي نشرته عن عدد المصابين بفيروس كورونا في مصر، بنفس طريقة نشر التقرير، طبقاً لما تقضي به الأعراف الصحفية، وأكدت الهيئة العامة للاستعلامات أنه في حالة عدم الاستجابة، سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتاحة بما في ذلك إغلاق وسحب اعتماد مكتب الصحيفة في مصر.
لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

# القسم الثالث: أحداث مهمة خلال الربع الأول من 2020

يتناول هذا الجزء أهم الأحداث المؤثرة في البيئة الصحفية والإعلامية، والتي وقعت خلال الربع الأول (يناير – مارس) من عام 2020. وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على حادثة اقتحام وكالة الأناضول من قبل قوات الأمن المصرية، والقبض على 4 صحفيين من مقر الجريدة. كما نقدم في هذا القسم تعليقًا حول خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية التي أعلنت عنها الهيئة الوطنية للصحافة نهاية شهر يناير 2020، ويختتم القسم بعرض الانتهاك الأبرز لهذا الربع وهو حجب حقوق المادية، والذي نال النصيب الأكبر منه الصحفيين العاملين بجريدة الصباح.

## أولًا: قوات الأمن المصرية تداهم مقر وكالة الأناضول

في الخامس عشر من يناير 2020، قامت قوات الأمن المصرية باقتحام مقر وكالة الأناضول التركية، واستوقفت 4 عاملين بالقناة، "3 مصريين وصحفي تركي". وتم التحقيق مع الصحفي حسين القباني، والصحفي، حسين عباس بنيابة أمن الدولة العليا، في القضية رقم 277 لسنة 2020، ووجهت لهما اتهامات بجرائم تمويل الإرهاب، وتعمد نشر أخبار كاذبة واستخدام حساب خاص على أحد مواقع التواصل لبث ونشر هذه الأخبار، وقررت النيابة إخلاء سبيل الصحفيين على ذمة القضية بكفالة 10 آلاف جنية(1) .

وكانت الخارجية والرئاسة التركية قد أدانت عملية الاقتحام وطالبت بسرعة الإفراج عن المقبوض عليهم، ومن جانبها قامت الهيئة العامة للاستعلامات بالرد على الجانب التركي، واتهمت الأحاديث التركية بالمغالطات والأكاذيب، وكشفت عن عدم قانونية وجود الوكالة التركية في مصر منذ عام 2013، نظرًا لما ارتكبه العاملون في الأناضول بالقاهرة من تجاوزات لحدود الاعتماد الممنوح لها، في أعقاب ثورة 30 يونيو، فقد قامت السلطات المعنية بإغلاق المكتب في 29 أغسطس 2013، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد لوكالة الأناضول التركية الرسمية أي وجود قانوني في مصر، حيث تم رفض كل المحاولات التي قامت بها سفارة تركيا في مصر لاعتماد مراسلين للوكالة، وهذا الرفض هو ممارسة لحق كامل مكفول لكل دولة على أراضيها"(2) وذلك حسبما ذكر بيان الهيئة العامة للاستعلامات.

وتمثل قرارات الهيئة العامة للاستعلامات حلقة جديدة من سلسلة التضييق على عمل الصحفيين الأجانب في مصر والتي بدأت منذ أكتوبر 2017، وطالت العديد من الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية، من بينها "رويترز" و"نيويورك تايمز" و"الجارديان" و"التايمز" و"روسيا اليوم" و"إلموندو الإسبانية" و"بي بي سي" (تم حجب موقع الأخيرة في مصر). وتراوحت ردود أفعال الهيئة تجاه هذه الصحف بين الإدانة واستدعاء صحفيين إلى مقر الهيئة والتحذير وسحب اعتماد المراسلين وترحيل الصحفيين.(3)

وخلال السنوات الأخيرة تمارس الهيئة العامة للاستعلامات الانتهاكات ضد وسائل الإعلام الأجنبية والصحفيين العاملين بها، دون الاستناد إلى نص قانوني أو لائحة جزاءات وعقوبات واضحة، وتعبر هذه الأداءات عن نية "الهيئة" تكميم أفواه وسائل الإعلام الأجنبية، بالمخالفة لمواد الدستور وخصوصًا المادتين (70، 71) من الدستور المصري الذي يكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني، ويحظر فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها.

1- وحدة المساعدة والدعم القانوني، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام.
2- بيان صحفي، هيئة الاستعلامات: لا وجود قانونيًا لوكالة الأناضول في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، 16 يناير 2020، متاح على الرابط
3- بيان صحفي، "حرية الفكر والتعبير" تطالب "هيئة الاستعلامات" بالتراجع عن قرار سحب اعتماد مُراسِلة "الجارديان"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 20 مارس 2020، متاح على الرابط

### ثانيًا: الإعلان عن خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية

في 28 يناير من العام الجاري 2020، عقدت الهيئة الوطنية للصحافة اجتماعًا برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي؛ رئيس مجلس الوزراء لمناقشة أزمة المؤسسات الصحفية القومية وإيجاد حلول لها. حضر الاجتماع كلًا من الدكتور محمد معيط؛ وزير المالية، والأستاذ أسامة هيكل؛ وزير الدولة لشؤون الإعلام، والكاتب الصحفى كرم جبر؛ رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، والدكتور أحمد كمالي؛ نائب وزير التخطيط لشؤون التخطيط، وعدد من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات والصحف القومية وعدد من رؤوساء التحرير. وقد أسفرت المناقشات عن عدد من التوصيات أهمها:

- عدم فتح باب التعيين في أي مؤسسة صحفية قومية، ومنع التعاقدات
- منع المد فوق سن المعاش، إلا فى حالات الضرورة القصوى، لكبار الكتاب فقط
- العمل على تسوية مديونيات المؤسسات القومية، باستغلال عدد من الأصول غير المستغلة، التي تمتلكها الصحف
- دراسة موقف كل الإصدارات واتخاذ موقف حاسم بشأنها

وتعقيبًا على هذا الاجتماع، قدمت مؤسسة المرصد المصري للصحافة الإعلام مجموعة من الملاحظات على هذا الاجتماع فيما يتعلق بالجهات المدعوة للحضور، أو مضمون الاجتماع. وتتمثل أهم هذه الملاحظات في غياب نقابة الصحفيين عن الاجتماع، وضبابية خطة التطوير وعدم إتاحتها أو نشرها للجمهور.

كما عبر ''المرصد'' في هذا التعليق عن عدد من التخوفات، تلخصت أهمها فيما يلي:

- ماهية الموقف الحاسم الذي ستتخذه ''الهيئة'' حيال بعض الإصدارات، والذي يمكن أن يكون إلغاءً لبعض الإصدارات مما قد يؤدي إلى تسريح عدد من الصحفيين والعاملين، وهو ما يمثل تهديدًا لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والذي سيؤثر بالسلب على مستوى معيشتهم

- مصير الصحفيين المتدربين في المؤسسات القومية، نتيجة قرار ''الهيئة'' بمنع التعيين، الذي قد يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من هؤلاء الصحفيين، وهو ما يعد تهديد لمستقبلهم المهني، وسيؤدي إلى حرمانهم من دخول نقابة الصحفيين، كما سيؤدي إلى إشكاليات قد تتفاقم على المستوى المعيشي من حيث الاحتياجات الاجتماعية والالتزامات المالية للصحفيين

- معايير الضرورة القصوى، التي سيتم على أساسها مد التعيين فوق سن المعاش، وما هي المعايير التي سيتم على أساسها تحديد واختيار ''كبار الكتاب''

لمزيد من التفاصيل حول الاجتماع وأزمة المؤسسات الصحفية القومية، يمكنك الإطلاع على التعليق الذي قدمته المؤسسة عبر الرابط التالي. اضغط هنا

### ثالثًا: حجب الحقوق المادية لصحفيي جريدة الصباح

سجل انتهاك ''حجب الحقوق المادية" المعني بمنع أو تأخير الرواتب الشهرية المستحقة للصحفيين, الرقم الأكبر من حيث نوع الانتهاك الموثق ضد الصحفيين في الربع الأول من عام 2020.

خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام 2020, تم تسجيل 15 حالة انتهاك حجب للحقوق المادية, كان نصيب الصحفيون العاملون بجريدة الصباح منها 14 انتهاك, سُجلت جميعها خلال شهر يناير, حين وثقت المؤسسة شهاداتهم بتأخير رواتبهم لمدد متفاوتة وصلت إلى 6 أشهر -وقت تسجيل الشهادات-.

وقد ازدادت الأزمة حدة حين فوجئ الصحفيون بإخلاء مقر الجريدة الكائن بمنطقة الدقي من كافة الأجهزة والمعدات الموجودة بداخله, لصدور قرار إداري بنقل المقر إلى مدينة السادس من أكتوبر, يوم الثلاثاء الموافق 28 يناير 2020, ومن ثم توجه عدد من الصحفيين لتحرير محضر إثبات حالة في قسم الدقي.

واعترض الصحفيين على قرار نقل مقر الجريدة لأنه سيشكل عبء على راتبهم - الذي يتأخر صرفه - لزيادة الانتقالات التي تقتطع جزء كبير من رواتبهم التي تروح بين 800 إلى 1600 جنيه, وتقدم عدد منهم بشكاوى إلى مكتب العمل لتضررهم من تأخر صرف مستحقاتهم.

وتقدم الصحفيين بمذكرة إلى أعضاء مجلس نقابة الصحفيين, للنظر في شكواهم المتعلقة بتأخر صرف رواتبهم, وقرار الإدارة بنقل مقر الجريدة من الدقي إلى أكتوبر, كما أعلنوا دخولهم في اعتصام مفتوح على خلفية تعنت الإدارة في حل الأزمة.

ومن جانبه؛ عقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعه الأسبوعي يوم الخميس الموافق 6 فبراير, والذي خرج بتأكيد المجلس على حرصه الكامل على حقوق الصحفيين, واستمرار صدور الصحيفة واستقرار الأوضاع بها.. واستمرار بذل كل الجهود مع كافة الأطراف خلال الأيام القادمة للوصول لحلول نهائية وفقًا لخطة متكاملة للتحرك بما يحفظ حقوق الزملاء وحرية الصحافة والتعبير, وللحفاظ على الجريدة كواحدة من المنابر الصحفية المستقرة في مصر.

وأثناء المفاوضات الجارية لحل الأزمة, والتي كان منها, محاولة مالك الجريدة, رجل الأعمال أحمد بهجت, تعويض الصحفيين بأجهزة كهربائية, بدلًا من صرف مستحقاتهم المالية, فوجئ الصحفيين بقرار إغلاق الجريدة نهائياً, وقد تم إبلاغ الصحفيين بذلك عن طريق رئيس مجلس التحرير, سالي عاطف, على تطبيق"الواتس آب", مطالبة بحضورهم, يوم الأحد 2 فبراير, بمقر قناة دريم لتصفية مستحقاتهم, وإنهاء عملهم.

وبناءً عليه, هدد عدد من صحفيي ''الصباح" باتخاذ خطوات تصعيدية خلال الفترة المقبلة, يكون أولها, الدخول في اعتصام مفتوح, أمام مقر نقابة الصحفيين, خاصة بعد مماطلة إدارة الجريدة في الاتفاق على إيجاد حلول جذرية للأزمة طوال الفترة الماضية, قائلين : ''الإدارة مُصرة على تسوية مستحقاتنا بشرط أن نمضي على إخلاء طرف.
للاطلاع على جميع تفاصيل الأزمة. اضغط هنا

وفي ظل الظروف الراهنة, يجب على نقابة الصحفيين أن تتدخل بقوة لحل الأزمة, وتعويض الصحفيين عن حقوقهم المهدورة, ويجب على المجلس أن يسعى جاهداً لوضع حلول حقيقية لإنهاء مشكلات علاقات العمل بين المؤسسة والصحفيين العاملات, والتي انتشرت بكثرة خلال الأعوام الأخيرة, بين عدد كبير من المؤسسات الصحفية كان آخرها أزمة صحفيو التحرير وصحفيو الموجز, وهو ما يوحي بترصد إدارة المؤسسات الصحفية بالصحفيين العاملين بها, وسهولة اتخاذ قرارات إنهاء علاقات العمل بكل سهولة, في ظل تراخي النقابة التي يجب عليها أن تستخدم القوة ضد ملاك الجرائد في إطار ما يكفله قانون نقابة الصحفيين, ويجب عليها أن تطاردهم فى المحاكم عبر محامي النقابة.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

## "المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

## رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.